

المصدر : الرياض

التاريخ : 26-03-2007 العدد : 14154

الصفحات : 21 المسلسل : 160

ملف صحفي



الرياض

قمة العرب



AL-RYADH - 14154 - 44th Year - MONDAY - 26-3-2007

الرياض - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

العدد ١٤١٥٤ - السنة ٤٤ - ٢٠٠٧ مارس ٢٦ - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧

المصدر : الرياض

التاريخ : 26-03-2007 العدد : 14154

الصفحات : 21 المسلسل : 160

المنذوبون الدائمون تركوا المهمة الأصعب للمجلس الوزاري للوصول إلى صيغة نهائية

أربعة ملفات شائكة على طاولة اجتماع وزراء الخارجية العرب.. اليوم

مشاركة موسى وتوضيحاته حول اجتماع أسوان تسهم في إنجازات مشروعات القرارات

الرياض - فريق المتابعة:

انتهى المندوبون الدائمون للبلاد الاعضاء بجامعة الدول العربية من اعداد مشروعات القرارات الخاصة بالبنود المدرجة على جدول أعمال قمة الرياض المقرر عقدها بعد غد الأربعاء تمهيدا لعرضها على وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم اليوم الإثنين لصياغتها في شكلها النهائي ورفعها الى القادة والرؤساء والملوك العرب لاعتمادها.

وتكرت مصادر دبلوماسية عربية مسؤولة شاركت في الاجتماعات التحضيرية على مستوى المندوبين الدائمين أن هناك اربع قضايا فشل المندوبون في التوصل الى صيغة توافقية لمشروعات القرارات الخاصة بها وتم رفعها الى وزراء الخارجية العرب مباشرة لحسم الخلاف بشأنها بعد أن طالب عدد من المندوبين بالتدخل بصياغات لم يحدث عليها أي توافق من المشاركين في الاجتماع وفي مقدمتها البند المتعلق بتطورات الأوضاع في العراق ومبادرة السلام العربية والامن القومي العربي والقمم العربية التشاورية.

وقد ساهمت مشاركة الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى في الجلسة المسائية للاجتماع في انجاز مشروعات القرارات حيث قام بتوضيح مواقف الامانة العامة للجامعة خاصة فيما يتعلق بالمشروع الذي أعدته والمتعلق بمبادرة السلام والذي تم طرحه في الجلسة المسائية ووجهت به المشاركون في الاجتماع وأبدوا ملاحظات تركزت حول مغزى مشاركة تقديم الامانة العامة للجامعة هذا المشروع وارتباطه بنتائج اجتماعات وزيرة الخارجية الامريكى كونداليزا رايس مع وزراء الرباعية العربية أول من أمس السبت في اسوان بمصر دعا امين العام للجامعة الى النفي بشدة وجود أية علاقة بين تقديم هذا المشروع والاجتماع مؤكداً انه ليس لديه أي معلومات حول نتائج اجتماع اسوان .

كما أبدى مندوب سورية السفير يوسف احمد ملاحظات حول مشروع قرار الامانة العامة للجامعة العربية حول المبادرة والتي طالبت فيه بتشكيل لجنة المبادرة لترويجها وتفعيلها لاقناع المجتمع الدولي واسرائيل بها.. وقرر المندوبون في ضوء ذلك رفع هذا البند الى وزراء الخارجية العرب بعد الاستماع من الوزراء الذين شاركوا في اجتماع اسوان حول نتائجها. من ناحية اخرى أكدت المصادر ان الموضوعات التي تم رفعها الى وزراء الخارجية العرب حدث فيها تقدم ملحوظ خلال المناقشات وأن الخلاف لم يكن كبيراً وان رفعها الى الوزراء يأتي من منطلق انها موضوعات تتعلق بقمم اقتصادية وأخرى تشاورية يبت فيها الوزراء وليس المندوبون . وأشارت

المصادر ان مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية السفير رعد الالوسي ابدى تحفظاً على مشروع القرار المقدم من الامانة العامة للجامعة العربية الخاص بالعراق والذي يستند على القرار الاخير للجنة الوزارية العربية المعنية بمناقشة تطورات الأوضاع في العراق وطلب انحال تغييرات عليه خاصة في النقاط التي تعتبرها الحكومة العراقية تدخلاً في شؤونها الداخلية . وفيما يتعلق بعقد قمة عربية مختصة لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية اتفق وزراء الاقتصاد والمال العرب على مشروع قرار وتقرر رفعه الى وزراء الخارجية العرب تمهيدا لإقراره من القمة ويتضمن عقد قمة عربية مختصة بهدف بلورة برامج واليات عملية لتعزير وتفعيل الاستراتيجية التنموية الشاملة المتفق عليها .

وكلف الوزراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة للجامعة العربية بالاعداد لهذه القمة بحيث يتم الاخذ بعين الاعتبار تشجيع القطاع الخاص وصرعاعة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات والتدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي .

كما يدعو مشروع القرار الى الاعتماد بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يحقق مصلحة العمل العربي المشترك واعطاء اولوية لمشروعات البنية التحتية خاصة في مجال الطرق والطيران والربط الكهربائي والاتصالات وصياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدراتها المؤسسية .

وعلمت «الرياض» أن مشروع القرار الخاص بتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي يؤكد ان تحقيق السلام في الشرق الأوسط يجب أن يتم عبر مفاوضات مباشرة بين الأطراف على أساس المرجعيات المتفق عليها في قرارات الشرعية الدولية ومؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ومبادرة السلام العربية خطة خارطة الطريق . ويؤكد مشروع القرار على رفض الدول

رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري ومثل المتخمين امام المحكمة ذات الطابع الدولي وفقا للنظام الذي سيستعد لها في اطار توافق اللبنانيين على نظام هذه المحكمة التي ستتأسس الى قراري مجلس الامن 1644 و 1664 وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وفقا للائحة والاصول الدستورية ليبتالوا عقابهم العادل بعيدا عن الانتقام والتسييس. يساهم في احقاق العدالة وتعزيز ايمان اللبنانيين البحرية في بلدهم والتزامهم بنظامهم الديمقراطي ويساهم ايضا في ترسيخ الامن والاستقرار في المنطقة .

ويؤكد مشروع القرار على الدعم العربي للبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الاصول والمؤسسات الدستورية اخذاً في الاعتبار حقه في اقامة علاقات مع الدول الصديقة والشقيقة على اساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقرار ومصالحه الوطنية وحسن الجوار والمساواة والندية. كما يؤكد الدعم العربي لمطالبة لبنان بالافراج عن الاسرى والمعتقلين اللبنانيين الموجودين في السجون الاسرائيلية كرهائن، وازالة مئات آلاف الالغام التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي وتزويد اسرائيل للامم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للانغام الارضية في الاراضي اللبنانية وشبكة الغنابيل العنقودية التي قصفت بها لبنان في حرب تموز 2006. ويدعو مشروع القرار جميع الفئات والقوى اللبنانية الى الحوار الوطني على اساس الجوامع بين اللبنانيين وكذلك ما تحقق على صعيد التوافق الوطني بهدف التوصل الى حلول تقوت الفرصة على كل من يريد العبث بأمن لبنان واستقراره وللحفاظ على اللحمة الوطنية بين جميع ابناءه . ويدعو مشروع القرار جميع اللبنانيين الى بذل كل الجهود للوصول الى حل للأزمة السياسية الراهنة والاضطرابات والانتقاسات مما يمكنهم من درء المخاطر واعمال القانون وسيادته على كامل الاراضي اللبنانية والالتزام بالدستور اللبناني واتفاق الطائف مما يحفظ أمن واستقرار ووحدة لبنان ومصالحه العليا . ويدين سياسة الحكومة الاسرائيلية التي بدرت عملية السلام وأدت

العربية للحلول الجزئية والاجراءات الاسرائيلية احادية الجانب التي تقوم بها اسرائيل و تعتمد القيام بها في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وكذلك الطرح الاسرائيلي الخاص بانشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وتحاول من خلالها استباق نتائج المفاوضات على قضايا الحل النهائي ورسم حدود نهائية لاسرائيل من جانب واحد تلمي اطاعها التوسعية وتجعل من المستحيل اقامة فلسطينية مستقلة ذات سيادة .

ويدعو مشروع القرار مجلس الامن الدولي للنظر في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي من خلال اقرار ليات فعالة ومحددة لاستئناف سريع للمفاوضات المباشرة بين الاطراف مع اشراف كامل للمجلس على هذه المفاوضات وتحديد اطار زمني لانتهاؤها والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتيقيد .

ويشيد مشروع القرار باتفاق مكة المكرمة الذي تم رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والجهد العربي المتكامل لتحقيق الوفاق الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على رفع الحصار الظالم عن الشعب الفلسطيني .

وطالب مشروع القرار المجتمع الدولي بضرورة توفير الحماية للشعب الفلسطيني ازاء ما تتركه سلطات الاحتلال الاسرائيلية من انتهاكات واعتداءات وعقوبات جماعية وادانة اراهاب الدولة الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني والعمل على الزام اسرائيل باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وعلمت «الرياض» ان مشاريع القرارات تتضمن تقديم دعم اضافياً من الدول العربية لصندوق اقصى وانفاضة القدس بقيمة (150) مليون دولار تسديدها الدول وفقاً لنسب مساهماتها في مينا انية الامانة العامة للجامعة العربية وذلك لدعم موارد الصندوق وتمكينها من مواصلة مهامها في الاراضي المحتلة ولواجهة حملة التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس الشرقية والاطحار التي تهدد المسجد الاقصى .

وتشتمل مشروعات القرارات على اقتراح بتشكيل مجموعة عمل من الدول العربية الاعضاء في لجنة التراث العالمي بمنظمة اليونسكو والكويت وتونس والمغرب، والامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمتابعة تطورات المحاولات الاسرائيلية لادراج موقع القدس على القائمة الاسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي وذلك حتى انعقاد اللجنة في نيوزيلندا في 23 يونيو المقبل .

وفيما يتعلق بالعضدان مع لبنان ودعمه يؤكد مشروع القرار ذات الصلة ان الكشف عن الحقيقة في جريمة الاعتقال الارهابية التي ذهب ضحيتها

المصدر : الرياض

التاريخ : 26-03-2007 العدد : 14154

الصفحات : 21 المسلسل : 160

في استخدامها في اعمال التدريس والانشطة الاقتصادية الصحية وداخل التقنيات النووية المتاحة في الطب الى المؤسسات الصحية العربية وتدريب العلوم والتقنيات النووية في الجامعات العربية .

ويدعو مشروع القرار ايضا الى انشاء شبكة للرصد المبكر للملوثات الاشعاعية ووضع خطط الطوارئ النووية لمجابهة الحوادث الاشعاعية والنووية ويطلب الى الهيئة العربية للطاقة الذرية وضع استراتيجية عربية خاصة بامتلاك العلوم والتقنيات النووية للاغراض السلمية حتى عام ٢٠٢٠ وعرضها على الاجتماع القادم لوزراء الخارجية العرب .

ويؤكد مشروع القرار الخاص باحتلال ايران للجزر العربية الثلاث طنط الكبرى وطنط الصغرى وابوموسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة في الخليج العربي على حق دولة الإمارات في السيادة الكاملة على جزرها الثلاث، طنط الكبرى وطنط الصغرى وأبو موسى ويؤيد جميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

وفيما يتعلق بدعم حوار الحضارات يدعو مشروع القرار الامانة العامة للجامعة العربية الى رصد ومتابعة المبادرات التي تصدر عن شخصيات ومؤسسات اقليمية ودولية بهدف دعم حوار الحضارات وارساء قيم التسامح والانفتاح . ويتضمن مشروع القرار اقتراحا بتكليف المجالس الوزارية العربية المختصة وايضا المنظمات العربية المتخصصة ومكاتب وبعثات الجامعة العربية في الخارج وضع خطط وبرامج عمل تهدف الى التعريف بالحضارة العربية وما قدمته من اثرات مهمة للإنسانية وتكريس مفاهيم الحوار والانفتاح في التعامل مع الآخر ونلك بالاعتماد على وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة .

وفي هذا الإطار نكر صدر مسؤول بالجامعة العربية ان دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بدفع مبلغ مليون دولار امريكي للامانة العامة للجامعة في اطار الجهود المتعلقة بدعم صندوق حوار الحضارات لتنفيذ البرامج والمشاركة العربية في الفعاليات والمهرجانات الدولية ذات الصلة مثلما حدث في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب.

بانشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب لتقوية التعاون الدولي في هذا المجال المهم .

وفيما يتعلق ببلورة الموقف العربي الموحد لإخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية يدعو مشروع القرار الى عقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لدراسة تقييم الجهود العربية لإخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية واسلحة الدمار التامل الاخرى

ويدعو مشروع القرار مجلس الجامعة أن يأخذ بعين الاعتبار في دراسته تقييم السياسة العربية المتبعة خلال العقود الماضية وجوانب النجاح وأسباب الفشل وتحديد ما إذا كانت هذه السياسة تصلح اليوم في ظل الأوضاع الدولية القائمة وهل تستمر الدول العربية في المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار التامل في الشرق الاوسط .

كما يدعو مشروع القرار الى اقتراح آلية عملية لإخلاء الشرق الاوسط من أسلحة الدمار التامل واقتراح البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في اطرافها حال عدم اتخاذ المجتمع الدولي أي خطوات مناسبة استجابة للمبادرة العربية ووضع تصور عربي لكيفية التعامل مع الموقف في ضوء التوجه الاسرائيلي نحو كسر سياسة الغموض النووي التي اتبعتها في السنوات السابقة.

ويتضمن مشروع القرار اقتراحا بتعليق اعمال اللجنة الفنية المعنية باعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار التامل وفي مقدمتها اسلحة النووي لحين اعادة تقييم السياسة العربية في ضوء المتغيرات الدولية والايوض الدولية القائمة .

وفيما يتعلق بتخمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية للدول الاعضاء في الجامعة العربية يدعو مشروع القرار الدول العربية الى التوسع في استخدام التقنيات النووية السلمية في جميع المجالات التي تخدم التنمية المستدامة مع الالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات والانظمة الدولية التي وقعتها هذه الدول. ويدعو مشروع القرار الى انشاء هيئات ومؤسسات تعنى بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في كل دولة عربية مع انشاء هيئات رقابية وطنية مستقلة لمراقبة استخدام الطاقة النووية لتأمين السلامة النووية في الدولة وتحقيق المزيد من الشفافية امام المؤسسات الدولية .

كما يدعو الى انشاء المفاعلات النووية لاغراض البحث العلمي والتوسع